الانفتاح الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية على المملكة الأردنية الهاشمية للسنوات 1995-2015

Economic Openness and its Impact on Economic Growth: An Analytical Study of the Hashemite Kingdom of Jordan for the Years 1995 - 2015

د. سمير مصطفى أبو مدللة
جامعة الأزهر - غزة
sameerm30@hotmail.com

عيسى شحدة المغربي
غزة
mr.mog@hotmail.com

الملخص

تعتبر الأردن من الدول التي اهتمت بتنمية قطاع التجارة الخارجية كمؤشر للانفتاح الاقتصادي، وكأداة مهمة لرفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات معقولة من الرفاهية للمواطنين الأردنيين خصوصا في العقدين الأخيرين، حيث تكتسب التجارة الخارجية أهمية من الناحية الاقتصادية كونها دافعاً رئيسياً وقاطرة للنمو الاقتصادي. تستمد الدراسة أهميتها من راهنيتها كونها درست وحللت الآثار الاقتصادية المترتبة على توجه الاقتصاد الأردني لسياسات الانفتاح الاقتصادي مع العالم الخارجي مع اتساع دائرة العولمة والخصخصة على الصعيد العالمي. هدفت الدراسة إلى ضرورة التعرف على مفهوم الانفتاح الاقتصادي ومراحل نموه وواقع الميزان التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن للسنوات 1995-2015م، إضافة لقياس الأثر الاقتصادي والتنموي لقطاع التجارة الخارجية. استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لجهة تناسبه وموضوع الدراسة من خلال تحليل واقع الاقتصاد الأردني وتم تعزيز ذلك بلغة الأرقام الصادرة عن مصادرها الرسمية. وتوصلت الدراسة إلى محدودية اسهام الانفتاح الاقتصادي في نمو الاقتصاد الأردني وإلى انكشافه مع العالم الخارجي وتأثره المباشر بالأزمات الاقتصادية العالمية والتي عكست هشاشة الميزان التجاري الأردني التي أظهرت استدامة العجز في الميزان التجاري وتفاقمه مع الوقت، واعتباره مشكلة ليست مؤقتة أو عابرة، وإلى ثبات نسبي لمعدلات البطالة في السوق الأردني. أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالسوق المحلي في الأردن عبر زيادة الإنفاق العام وتحفيز الطلب الكلي الفعال وذلك لتقليل عجز الميزان التجاري وتحقيق معدلات معقولة من النمو الاقتصادي. وضرورة اتباع الأردن سياسات اقتصادية متوازنة قائمة على تعظيم الموارد المحلية والاستثمار في قطاعات الاقتصاد المنتج وعدم الاعتماد على برامج الخصخصة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأردني، الانفتاح الاقتصادي، النمو الاقتصادي.

تاريخ الإستلام: ٢٠١٧/٢/١٤ تاريخ القبول: ٢٠١٧/٥/٢٩

Abstract

Jordan is one of the countries that have been concerned, especially in the last two decades, with the development of the foreign trade sector as an indicator of economic openness and as an important tool to raise the economic growth rate to achieve reasonable levels of prosperity for Jordanian citizens. Foreign trade is economically important as a driver of economic growth. The study draws its importance on its analysis of the economic implications of the Jordanian economy's orientation towards policies of economic openness with the outside world, considering the fact that globalization and privatization are expanding globally. The study aims to identify the concept of economic openness and stages of growth. It also aims to analyze the reality of the trade balance and its impact on economic growth in Jordan for the years 19951995-. In addition, it seeks to measure the economic and development impact of the foreign trade sector. The researchers used the analytical descriptive approach for its suitability to the subject of the study. They analyzed the reality of the Jordanian economy through providing figures offered by official sources. The study concluded that the economic openness did not contribute much in the growth of the Jordanian economy and in its exposure to the outside world. This is so because Jordanian economy was directly affected by global economic crisis, which reflected the fragility of the Jordanian commercial policy that led to sustainable deficit in this policy that worsened over time. This policy proved that it was not temporary or contingent; in fact it led to a relative stability in the unemployment rate in the Jordanian market. The study recommends that it is crucial to attend to the local market through an increased public expenditure and stimulation of total demand through minimizing the commercial deficit and the achievement of reasonable rates in economic growth. Jordan needs to adopt balanced economic policies based on maximizing domestic resources and investment in productive sectors of the economy instead of relying on privatization programs

Key words: Jordanian Economy, Economic Openness, Economic Growth

المقدمة

يعتبر النمو الاقتصادي هدفاً معلنا تسعى لتحقيقه الاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء، وعلى الرغم من الاختلاف والتفاوت في النظم الاقتصادية والاجتماعية لتلك الاقتصاديات، فإنها جميعاً من الناحية النظرية تسعى للبحث عن الوسائل والآليات التي من شأنها تحسين مستويات المعيشة لأفرادها عبر تحقيق معدلات ملموسة من النمو الاقتصادي.

ولأهمية هذا الموضوع تعمقت النظرية الاقتصادية في دراسة وتحليل العديد من النماذج النظرية والتأكيد على أن كافة أشكال التكامل ومن ضمنها الانفتاح الاقتصادي إن لم يتم ترجمته على أساس الاستجابة لحاجات الناس وإشباع رغباتهم المتنامية والمتنوعة وتحقيق العدالة الاجتماعية فلا معنى له ولا قيمة حقيقية ستترتب عليه.

وتعتبر الأردن من الدول التي تهدف لرفع معدل النمو الاقتصادي لتحقيق الرفاهية لأفرادها، ويمثل هذا الهدف محوراً رئيسياً معلناً في خططها التنموية وسياساتها الاقتصادية لاسيما في ظل أوضاعها الاقتصادية المتخلفة نسبياً.

ومن أجل ذلك تسعى هذه الدراسة إلى إيضاح تأثير الانفتاح الاقتصادي على النمو في الأردن، لما له من أهمية في التأثير على مؤشرات

الاقتصاد ككل وتداعياتها على الواقع المعيشي والمجتمعي.

١-٢ مشكلة الدراسة

يعاني الاقتصاد في الأردن من تفاقم العجز التجاري، ولذلك تداعيات سلبية على واقع الاقتصاد في الأردن، حيث تعتبر تلك العجوزات أبرز التحديات التي تواجه المملكة ، ولأجل ذلك جاءت تلك الدراسة للإجابة على المشكلة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

-ما مدى تأثير الانفتاح الاقتصادي على النمو في الأردن؟

١-٣ فرضيات الدراسة

على ضوء التساؤل الرئيسي للدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

١- للانفتاح الاقتصادي آثار متباينة على نمو الاقتصاد الأردني.

٢- يوجد علاقة طردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الأردن.

٣- توجد علاقة عكسية بين الواردات ومعدل النمو الاقتصادي في الأردن.

١-٤ أهمية الدراسة

يمكن إجمال أهمية الدراسة في النقاط التالية:

١- يعتبر تحديد وقياس مدى تأثير الانفتاح الاقتصادي على النمو في الأردن جزءاً مهماً لمتخذي القرار وراسمي السياسات الاقتصادية لآثارها المباشرة وغير المباشرة على النمو الاقتصادي في الأردن.

٢- تتناول هذه الدراسة أحد الموضوعات الهامة والمتمثلة في تقدير مدى اسهام الانفتاح الاقتصادي في نمو الاقتصاد الأردني.

٣- دراسة الانفتاح الاقتصادي تعكس الأداء الاقتصادي لكل دولة وخصوصاً بالنسبة لدرجة الانكشاف الاقتصادي من حيث الاعتماد على الأسواق الخارجية في صادراتها وارداتها، ومدى الاختلال في ميزان المدفوعات والميزان التجاري وأسعار الصرف والفائدة وتحرير الخدمات المالية وسياسات اقتصاد السوق.

١-٥ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير مدى اسهام الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الأردن ، وتهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ -تقدير مدى تأثير الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الأردن.

٢ -التعرف على واقع الاقتصاد الأردني وتحليل أهم مؤشراته الكلية.

٣ -معرفة حجم الانفتاح الاقتصادي ودرجة الانكشاف التجاري وتأثيره على نمو الاقتصاد في الأردن.

١-٦ منهج الدراسة

اعتمد الباحثان عند إعداد تلك الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح حجم تأثير الانفتاح الاقتصادي على النمو في الأردن، كونه الأكثر تناسباً لموضوعات تتعلق بالنمو الاقتصادي، حيث اعتمدت الدراسة على توضيح ماهية الانفتاح ودرست واقع الاقتصاد الأردني والتجارة الخارجية وعلاقتهم بالنمو الاقتصادي.

١-٧ الحدود الزمنية

الحدود الزمنية: تناولت الدراسة أهم

مؤشرات الاقتصاد الأردني ذات العلاقة بالموضوع قيد البحث خصوصا الواقع التجاري الأردني في الفترة ٢٠١٥-١٩٩٥ وهي الفترة التي تزايدت فيها درجة الانفتاح في الأردن.

١-٨ مصطلحات الدراسة

- الانكشاف الاقتصادي:

هو نوع من المخاطر التي تتعرض لها الاقتصاديات نتيجة للتقلبات في أسعار صرف العملات، والتدفقات النقدية الوافدة والخارجة للاقتصاد، ويؤثر الانكشاف الاقتصادي على الأسواق المالية والاقتصاد ككل (Answered ،2015، p: 1).

- الانفتاح الاقتصادي:

يعرف بأنه فتح الأبواب للرأسمال الأجنبي والاستيراد وحرية التبادل في المعاملات مع الخارج (سلامة، ٢٠٠٣،ص: ٨٨).

- النمو الاقتصادي:

الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، وفي نصيب الفرد منه المتحققة في مدة من الزمن، وعليه فإن الاقتصاديين يميلون عند قياس معدل النمو الاقتصادي إلى استخدام معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي بدلاً من معدل التغير في الناتج (الدخل) القومي الإجمالي الحقيقي، وذلك لأن نمو الدخل الفردي الحقيقي يأخذ بالحسبان معدل التغير في السكان (المغربي، ٢٠١٤، ص:٣٢).

١-٩ الدراسات السابقة

١-٩-١ الدراسات العربية

١ - دراسة طالب (٢٠١٥) بعنوان: «قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ٢٠١٢-١٩٨٠».

هدفت تلك الدراسة إلى محاولة قياس تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال السنوات ٢٠١٢-١٩٨٠م، ومن أجل ذلك تم استخدام ثلاثة مؤشرات تمثيلا للانفتاح التجاري وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية استخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي. وتوصلت الدراسة أن هناك أثراً سلبياً للانفتاح التجاري على النمو في الجزائر.

٢ - دراسة عاشور (٢٠١٢) بعنوان: «أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في إسرائيل للفترة (١٩٩٩-٢٠٠٩)».

هدفت الدراسة التعرف إلى هيكل التجارة الخارجية وإبراز دور التجارة الخارجية في التطور الاقتصادي لإسرائيل ونقاط ضعفه وقوته، وأهمية التجارة الخارجية لإسرائيل مع الأراضي الفلسطينية.وتوصلت الدراسة إلى إن إسرائيل قد اتبعت سياسة تجارية بدأت بالحماية التامة لمنتجاتها المحلية إلى سياسة الحرية الكاملة لحركة التجارة، وأن درجة الانفتاح في الاقتصاد الإسرائيلي جعل منها أكثر تأثراً بتقلبات الاقتصاد العالمي.

٣- دراسة السواعي (٢٠١٢) بعنوان: «معوقات النمو في الأردن».

هدفت الدراسة إلى استعراض أداء الاقتصاد الأردني الكلي، وتقييم أهمية فجوة الصرف

الأجنبي وفجوة المدخرات المحلية وفجوة موارد القطاع العام ودورهم في تحفيز النمو الاقتصادي، والتعرف على القيود المفروضة على أداء النمو الاقتصادي في الأردن، وتوفير الخيارات المعينة للسياسات العامة للاقتصاد الأردني.وتوصلت الدراسة إلى أن هناك قيود مالية واقتصادية تعيق عملية النمو الاقتصادي في الأردن، وأن عرض النقد ليس له تأثير على عجز الموازنة، كما أن زيادة مستوى الدخل العالمي تعمل على زيادة الطلب على الصادرات الأردنية ومن ثم تخفيض العجز في الميزان التجاري.

٤ - دراسة أبو جامع (٢٠٠٥) بعنوان: «أداء التجارة الفلسطينية الخارجية المنظورة بكل من مصر والأردن وسوريا للفترة (١٩٦٨-٢٠٠٠)».

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء التجارة الفلسطينية الخارجية المنظورة في الإطار الإقليمي باستخدام واحدة من إجراءات ترابيع البيانات وهي التأثيرات الثابتة، وذلك بمقارنتها بمثيلاتها الأردن وسوريا ومصر. وقد تم استخدام معدل التبادل التجاري الخارجي كمقياس لأداء التجارة (الصادرات مقسومة على الواردات) من خلال نموذج لعرض الصادرات ثم الربط فيه بين معدل التبادل التجاري وكلاً من النشاط الاقتصادي متمثلاً بالناتج المحلي الإجمالي ومقياس للأسعار النسبية يربط الأسعار الأجنبية بالأسعار المحلية، ومقياس آخر للاستثمار والتكنولوجيا.وتوصلت الدراسة إلى أن الأراضي الفلسطينية والأردن لا تعاني من التنافسية على المستوى الدولي، بينما مصر وسوريا لا تزالان تتأثران بالانحراف بمشكلات معامل التنافسية (أسعار صرف العملة والأسعار).

٥- دراسة هنداوي (٢٠٠٣) بعنوان: «الانفتاح والنمو الاقتصادي: حالة الأردن».

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو والاستثمار، وأثر سياسة الانفتاح على فعالية كلاً من السياسة النقدية والمالية، وأثره بالتالي على النمو الاقتصادي في الأردن.وتوصلت الدراسة إلى أن الانفتاح يؤثر إيجابياً على النمو من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفتح الأسواق أمام الاستثمار الأجنبي، وزيادة فرص الاستثمار المحلي وتحسين أداء الصادرات من خلال فتح الأسواق العالمية.

١-٩-٢ الدراسات الأجنبية

١- دراسة (Mukhtar & Bilguees,2012)

بعنوان «Export instability income terms of trade instability and growth: case of India».

هدفت الدراسة إلى معرفة وتقدير العلاقة السببية بين عدم الاستقرار من حيث الصادرات والدخل والتجارة والنمو الاقتصادي في الهند باستخدام التكامل المشترك خلال الفترة الزمنية ١٩٦٠-٢٠٠٨. توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية طويلة المدى بين النمو الاقتصادي والاستثمار الحقيقي وعدم الاستقرار أو التصدير والدخل والتجارة، أما في المدى القصير فإن هناك علاقة تبادلية ما بين النمو الاقتصادي والاستثمار بمعنى أن كل منها يؤثر في الآخر، في حين أن باقي المتغيرات (عدم الاستقرار ، التصدير، التجارة) ذات تأثير باتجاه

واحد على النمو الاقتصادي.

٢- دراسة (Anwar & Sampath,1997) بعنوان «Export and economic growth».

هدفت تلك الدراسة إلى قياس العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي لحوالي ٩٦ دولة باستخدام بيانات البنك الدولي للفترة ١٩٦٠-١٩٩٢ .توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة المدى لحوالي ٣٠ دولة ، وأن ٢٠ دولة تظهر العلاقة السببية باتجاه واحد، و١١ دولة لا تُظهر العلاقة السببية بين المتغيرين، و٩ دول تظهر العلاقة السببية الإيجابية بين النمو الاقتصادي ونمو الصادرات.

١-٩-٣ التعليق على الدراسات السابقة

تتفق تلك الدراسة مع الدراسات السابقة في التباين في الآثار الإيجابية والسلبية للانفتاح الاقتصادي على النمو في العديد من التجارب والتي تثير مزيداً من الاهتمام والبحث في أسباب وجود آثار إيجابية في بعض الدول وأخرى سلبية في دول أخرى.

تختلف تلك الدراسة عن مثيلاتها السابقات في تركيزها على تحليل الأبعاد الاقتصادية للانفتاح على الأردن، ومحاولتها للتطرق لأهم المؤشرات الاقتصادية والتوصل لنتائج مفادها وجود أثر سلبي للانفتاح ومحدودية الأثر الاقتصادي على النمو في الأردن.

٢-١ الانفتاح التجاري والاقتصادي
- مفاهيم وقضايا عامة-

٢-١-١ تعريف الانفتاح الاقتصادي

يرجع لفظ انفتاح في اللغة العربية إلى أصل الفعل فتح كمنع ضد أغلق، والفتح نقيض الإغلاق، ويرتبط مفهوم الانفتاح الاقتصادي بمبدأ وسياسة الحرية الاقتصادية أو ما يُعرف بمبدأ (دعه يعمل- دعه يمرُ) أو دعه يفعل ما يشاء والذي ظهر على يد الطبيعيين (الفيزيوقراط) والكلاسيك لاحقاً، وظهر هذا المبدأ في العصور الوسطى، حيث كانت تُفرض قيود عديدة على التجارة، ومنذ ذلك الحين بدأ الحديث عن عملية التحرر الاقتصادي وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وظهرت الأفكار الخاصة بالحرية الاقتصادية وحرية التجارة وتخفيف القيود عن الاستثمارات الداخلية والمشتركة والاستثمارات الأجنبية (والي، ١٩٨٩،ص:٢).

يشير المفكر الاقتصادي المصري فؤاد مرسي بأن الانفتاح الاقتصادي هو عكس الانغلاق، فبينما يشير الأول في المجال الاقتصادي إلى إباحة الاستثمار، يشير الثاني إلى تقييد الاستثمار، كذلك يتضمن الانفتاح السماح لرأس المال المحلي والأجنبي بالنمو الأفقي والرأسي في مقابل تقييد نموه بمجالات معينة، وأن الرأسمالية الجديدة التي برزت مع ظهور فترة الانفتاح الاقتصادي يغلب عليها الطابع التجاري الطفيلي، وأن الرأسمالية الصناعية ممكن أن تكون طفيلية، وأن هذا النشاط الطفيلي يتضمن أشكالا عديدة كالمضاربة والسمسرة والوساطة ونشاط السوق السوداء، وهي الأنشطة التي لا تستقر في عمل واحد، بل يتغير نشاطها باستمرار جرياً وراء الربح الأسرع والأكثر يسراً، والأقل جهدا (والي، ١٩٨٩،ص:١٥)،ويمكن تعريف الانفتاح الاقتصادي بأنها العملية التي تتضمن حرية الاستثمار والتجارة والذي يعني فتح

المجال لرأس المال الوطني والأجنبي بالعمل ضمن الحدود الوطنية دون قيود مما يقضي إلى جعل الاقتصاد الوطني (أسواق الصناعة، الزراعة،المال) عرضة للمنافسة والاستثمار دون قوانين تقيدية، بينما ينطوي عكس ذلك كله تحت مفهوم الحمائية، تلك الحرية التجارية جاءت مع كتابات الكلاسيك الذين يؤمنون باليد الخفية التي تُحرك الاقتصاد وتعيد له التوازن إذا ما اختل فنادوا بالحرية التجارية، والانفتاح الاقتصادي هو سياسة اقتصادية أخذت بها إلى جانب غيرها من السياسات بهدف تشجيع وتحفيز انتقال رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، وبهذا المفهوم يمكن اعتبار الانفتاح هو الخروج من انغلاق الاشتراكية إلى انفتاح الرأسمالية(حسين،٢٠١١، ص:١٢٥).

وتاريخياً يعود مفهوم الانفتاح الاقتصادي إلى اليونانيين القدماء الذين استخدموا هذا المفهوم أيضاً وهو الانفتاح بمعناه الواسع، وهو الانفتاح على العالم الخارجي، حيث شجع الإسكندر الأكبر على الزواج من نساء البلاد التي فتحها، ولذلك نجد أن اليونانيين والذين يسموّن أيضاً بالرواقيين (من القرن الرابع إلى الثالث قبل الميلاد) هم أول من تعاملوا مع الناس، وأول من تعاملوا مع العالمية على أساس فلسفي، وكان دائماً مبدأهم حب الخير للنفس وللأسرة والأصدقاء وأخيراً حب البشرية جمعاء (سلامة ، ٢٠٠٣، ص: ٨٣).

ويعرف سمير أمين الانفتاح الاقتصادي بأنه فتح الأبواب للرأسمال الأجنبي والاستيراد وحرية التبادل في المعاملات مع الخارج (سلامة ، ٢٠٠٣،ص: ٨٨).

ويعرفه جلال أمين بأنه إزالة القيود القائمة في وجه رؤوس الأموال الأجنبية وفي وجه الاستثمارات المحلية الخاصة المدفوعة بدافع الربح وحده، والتخلي التدريجي عن الملكية العامة في الصناعة وعن تدخل الدولة في الاقتصاد، بل التخلي التدريجي عن الحماية الممنوحة لبعض الصناعات المحلية المنافسة للأجنبية، ويرى أن الانفتاح يقترن به جملة نفسية لتغيير أنماط الاستهلاك في البلدان الفقيرة بما يحقق مصالح الدول الصناعية، ويوضح ما تؤدي إليه حملات ترويج هذه الأنماط الاستهلاكية من خلف حالة التعريب الثقافي بسبب اختلاف هذه القيم الاستهلاكية عن التراث الفلسفي السائد (المغربي، ٢٠١٤، ص: ٤٥)

٢-١-٢ أهداف الانفتاح الاقتصادي

تهدفُ سياسة الانفتاح الاقتصادي بأنها ترمي إلى تحقيق الأهداف في مختلف المجالات مثل الزراعة والصناعة ومجال العمال ومجال الإسكان والمجال الصحي والمجال الاجتماعي والسياسي، ويمكن إيجاز تلك الأهداف المرجوة من الانفتاح في مختلف المجالات بالنقاط التالية: (الانفتاح الاقتصادي، ٢٠٠٨ (http://www.startimes.com

- الانفتاح في المجال المالي والاقتصادي.
- ارتفاع إنتاجية الأراضي الزراعية في المحاصيل المختلفة بالحد من استعمال الأساليب البدائية والتقليدية في الزراعة، واستعمال أحدث ما وصل إليه العلم من أساليب علمية ووسائل تكنولوجيا في المجال الزراعي.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة لبعض المنتجات التي يتم استكمال حاجة الاستهلاك

منها حالياً عن طريق الاستيراد أو تقليل كمية المستورد منها بقدر الإمكان.

-زيادة حصيلة الدولة من الموارد المالية المختلفة كالضرائب والجمارك ورسوم الإنتاج.

-توفير ما يحتاجه السوق المحلي من السلع المختلفة وبأسعار مختلفة، وتحسين مستويات المعيشة للأفراد.

-زيادة حجم الصادرات وتقليل حجم الواردات، وبالتالي تصحيح وضع الميزان التجاري، والعمل على تقليل عجز الموازنة.

-تنويع مصادر التصدير والاستيراد لتحقيق الاستقلالية في التجارة الخارجية.

-زيادة حجم الموارد المالية المتوفرة من قطاع السياحة كونه مورداً من موارد العملات الصعبة.

-تنشيط الأسواق المالية وزيادة التدفقات المالية وسهولة انتقال رؤوس الأموال.

هذه الأهداف الآنفة الذكر تعبر إلى حد كبير عن رؤية أنصار الانفتاح الاقتصادي، ذلك أن أغلبية بلدان العالم الثالث التي استجابت لهذه الرؤية والقائمة على أساس الخصخصة، وإعادة الهيكلة وتحرير الخدمات المالية وغيرها، عانت وما زالت تعاني من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة، فقد أصبح جلياً مثلاً أن تطور أسواق المال لم يعد له علاقة بالاقتصاد الإنتاجي، وعليه فإن هناك حاجة ملحة لضوابط جدية لحركة رأس المال لضمان عدم تسببها في اندلاع الأزمات كما حدث في العام (٢٠٠٨)، حيث اتضح أن الدولة فقط هي القادرة أن تقدم الضمانات لاقتصاد يتصف بالتوازن والعدالة اجتماعياً، وبكلمة أخرى يتوجب على الدولة أن تقوم بتوجيه النمو الاقتصادي وعدم تركه لإنتاج القطاع الخاص والشركات المتعددة الجنسيات.

٣-١-١ واقع الاقتصاد الأردني

شهد الاقتصاد الأردني العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية منذ نشوء المملكة الأردنية الهاشمية في العام (١٩٥٢)، وبالأحرى منذ تولي الملك الحسين للحكم، وأهم تلك التحولات هو توجه الأردن للانفتاح نحو العالم الخارجي والدخول في أجواء العولمة والخصخصة منذ بداية العقد التاسع للقرن العشرين، حيث شهدت الأردن العديد من البرامج الإصلاحية والتي هدفت لتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص والمبادرات الفردية، ورغم هذه الإصلاحات إلا أن الاقتصاد الأردني ما زال يعاني من العديد من المشكلات الاقتصادية كتزايد حجم المديونية، والعجز المستمر في الميزان التجاري، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتباطؤ النمو الاقتصادي وفجوة الموارد المحلية، وهذه المشكلات الاقتصادية الملازمة للاقتصاد الأردني تشير إلى وجود اختلالات هيكلية وبنيوية، حيث يعتمد الاقتصاد الأردني على المساعدات والمنح الخارجية وسيطرة قطاع الخدمات على النشاط الاقتصادي، وتعددت الأسباب التي أسهمت في ضعف بنية الاقتصاد الأردني ومنها شح الموارد الطبيعية والبشرية وصغر حجمه وضيق السوق المحلي وسيادة الطابع الاستهلاكي، ورغم تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبية وتحويلات الأردنيين وحجم المساعدات الخارجية في بعض السنوات فإنه لم يسهم في حل المشكلة الاقتصادية ولم يحد من مشكلة المديونية وعلى العكس تفاقمت أزمة المديونية، وشهدت الأعوام الأخيرة توقيع الأردن للعديد من الاتفاقيات التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا ودول عربية مختلفة ولم يسهم

ذلك من الحد من مشكلة العجز التجاري.

٣-١-٢ خصائص وسمات الاقتصاد الأردني

تقع الأردن عند التقاء أوروبا وآسيا وإفريقيا، حيث تبلغ مساحتها (٨٩,٣) ألف كم٢، وتتسم بطبيعة أرضية متنوعة، فوسطها هضاب وجبال، وشمالها سهول البادية التي تمتد شرقاً نحو العراق والسعودية، في حين يشكل نهر الأردن المتدفق عبر وادي الأردن الخصب حدود الأردن الغربية، ويصب نهر الأردن في البحر الميت هذا المسطح المائي الذي يعتبر أخفض بقعة في العالم، حيث يبلغ عمقه (٤٠٠) متر تحت مستوى سطح البحر، أما جنوباً فهناك ميناء العقبة الذي يؤمن للأردن منفذاً إلى البحر الأحمر، وسعت العديد من الحضارات مسبقاً للسيطرة على الأردن لموقعه الاستراتيجي، وقد خضعت بعض أجزاء من الأردن في كثير من الأوقات لسيطرة السومريين وأهل بلاد الرافدين وعدد من الإمبراطوريات الأخرى، كما خضعت بعد ذلك لسيطرة الحضارات الكلاسيكية الإغريقية والرومانية والفارسية، وخلال الفترة الممتدة (١٥١٦-١٩١٨م) سميت عبر الأردن/ إمارة شرق الأردن، ومع انتهاء الانتداب البريطاني عام (١٩٤٦م) أصبح يطلق عليها المملكة الأردنية الهاشمية، ونظام الحكم السائد منذ تلك الفترة ملكي دستوري(١)، وحكمها الملك الحسين منذ عام (١٩٥٢م) ولغاية وفاته في شباط (١٩٩٩م)، وبعدها تولى الحكم الملك عبد الله الثاني (المعونات والتنمية الاقتصادية: حالة تطبيقية على الاقتصاد الأردني١٩٧٠-٢٠٠٣، www.cba.edu.kw).

ويعتبر الاقتصاد الأردني من الاقتصاديات صغيرة الحجم ومحدودة الموارد الطبيعية، ويواجه نقصاً في مصادر المياه، وقطاع الخدمات هو القطاع الرائد ويمثل النسبة الأكبر في الاسهام في الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر أكثر الاقتصاديات العربية اعتماداً على المساعدات والمنح، حيث بلغ إجمالي المساعدات التي حصل عليها الأردن خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٣م) حوالي (١٨,٧٦) مليار دولار، وتشكل قيمة المساعدات في الأردن (٩٪)من إجمالي المساعدات المقدمة للدول العربية، ويلي الأردن مصر والمغرب من حيث حجم المساعدات المقدمة من الخارج، وتعرض الاقتصاد الأردني للعديد من العقبات وخصوصاً مع فرض الغرب لعقوبات اقتصادية للعراق في أعقاب حرب الكويت للعام (١٩٩١)، حيث يعتبر العراق الشريك التجاري الأول للأردن، ونتيجة لتلك المعيقات التي تعرض لها الاقتصاد الأردني، قامت بعض الدول بتقديم المساعدات، ومع توقيع الأردن لمعاهدة السلام وادي عربة مع إسرائيل عام (١٩٩٥) نشط قطاع السياحة وتزايد التبادل التجاري مع إنشاء منطقة للتجارة الحرة مع إسرائيل (المعونات والتنمية الاقتصادية: حالة تطبيقية على الاقتصاد الأردني١٩٧٠-٢٠٠٣، www.cba.edu.kw).

ويعتبر الاقتصاد الأردني من الاقتصاديات الفقيرة في مواردها الطبيعية، ويمتلك بعض الموارد الاقتصادية المتاحة، وأهم هذه الموارد هي الفوسفات والبوتاس والمناطق الزراعية في الأغوار وبعض المعادن والأتربة عالية القيمة مثل الفيلدسبار والرمل الزجاجي والصخر الزيتي، وانطلاقاً من شح الموارد الاقتصادية في الأردن، تركزت جهود التنمية على الاستفادة من تلك الموارد المتاحة، لذلك فإن أكبر المشاريع الإنتاجية في الأردن هي المشاريع الأكثر استغلالاً للموارد

المتاحة كشركات الفوسفات والأسمدة الكيماوية، ومنها شركة البوتاس العربية، ومشروع وادي الأردن؛ واستطاع بذلك الاقتصاد الأردني تحقيق معدلات نمو موجبة رغم شح موارده، ففي خلال الفترة (١٩٥٢-١٩٦٦) بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي(٦,٥٪)، وبلغت صفر بالمائة خلال الفترة(١٩٦٩- ١٩٧١) بسبب الأحداث الداخلية والتي عُرفت بأحداث أيلول الأسود، وبلغ (٥,٩٪) في الفترة (١٩٧٦-١٩٨٠)، وبلغ (٤,٢٪) في الفترة (١٩٨٠-١٩٨٦)، وبلغ (٥,١٪) في الفترة (١٩٨٦-١٩٩٠)، وشهد العام (١٩٦٧) هجرة (٣٦٠) ألف فلسطيني للضفة الشرقية بسبب حرب (٤ حزيران ١٩٦٧)، وحقق النمو الاقتصادي في الأردن تراجعاً ليصل إلى(١٪) في العام ١٩٦٧(العناني، ١٩٨٧، ص:١١٩)، ويمكن تقسيم سمات الاقتصاد الأردني إلى مجموعة من الثوابت التي يصعب تغيرها في المستقبل المنظور، ومجموعة من المتغيرات التي يمكن تغيرها مع مرور الزمن أو وفقاً لسياسات اقتصادية والتي يمكن أن تنتهجها الدولة، ويمكن تقسيم ثوابت وسمات ومتغيرات الاقتصاد الأردني بالنقاط التالية (طاقة ونور، ٢٠٠٨، ص: ٢٥):

١ -شح الموارد الطبيعية والبشرية:

تتسم الأردن بندرة الموارد الطبيعية نسبة إلى ما هو متاح منها في محيطه الإقليمي، وقد نتج عن ذلك أن توجهت جهود التنمية نحو استغلال القدر الأكبر من هذه الموارد وتعظيم النفع منها، لذلك تركزت مشروعات الاحتكار الطبيعي في الفوسفات والأسمدة والبوتاس، أما في مجال الموارد البشرية فقد اتسم الأردن بانخفاض نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي فلم تتجاوز في المتوسط(٢٣٪)، والأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الإعالة بحيث بات الفرد يعول في المتوسط أربعة أفراد.

٢ -صغر حجم الاقتصاد والانفتاح:

يعتبر الاقتصاد الأردني صغير الحجم ومفتوح، وتتبلور حقيقة صغر حجم الاقتصاد في حقائق جغرافية وسكانية واقتصادية، وإن كانت المساحة الجغرافية وعدد السكان يحكمان البعدين الأولين في صغر الحجم، فإن البعد الاقتصادي لصغر الحجم يتمثل أساساً في علاقة الاقتصاد بالعالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية، وما يؤكد ذلك أن الاقتصاد لا يمتلك أي سيطرة نسبية على الأسعار العالمية لصادراته واستيراداته، ويتحدد ذلك السعر بالنسبة للأردن في ضوء معاملاته التجارية الدولية.

٣ -ضيق السوق المحلي:

يتميز جانباً الطلب والعرض الكلي بالاقتصاد الأردني بأنه سوق ضيق في الاستيعاب، وهذا يعني وجود فوائض إنتاجية في السلع ذات الميزة النسبية في الإنتاج والتي يعجز جانب الطلب عن استيعابها لصغر حجم السوق، مما يعني ضرورة السعي الدائم لفتح الأسواق، ومن ناحية أخرى فإن شح الموارد وتركزها كان سبباً رئيساً لاستيراد المتطلبات الأساسية والكمالية للمستهلك الأردني لتغطية الطلب الفائض عن إمكانيات الإنتاج العالمي.

٤ -اقتصاد إقليمي النسق دولي التأثير:

يرتبط الاقتصاد الأردني ارتباطاً وثيقاً إقليمياً ودولياً لتحقيق أهدافه، واستكمال الحاجات الضرورية التي يعجز السوق المحلي عن توفيرها، وهذا جعل الاقتصاد الأردني مرآة عكست بوضوح كل التقلبات التي شهدها السوق الإقليمي بوجه خاص، والسوق الدولي بوجه عام.

٥-الدور الإنتاجي للدولة:

تُسيطر الدولة على المؤسسات الإنتاجية

الأساسية كبيرة الحجم لأسباب تتعلق بكبر حجم رأس المال المطلوب لتلك الاستثمارات أو لوجود البعد الاستراتيجي لتلك الاستثمارات، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والعسكري في المنطقة خلال الفترات المتلاحقة، مما جعل قضية استقطاب رأس المال العربي أو الأجنبي للاستثمار في تلك القطاعات التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة أمراً ضرورياً، ومثلت سيطرة الدولة على المؤسسات الإنتاجية الكبيرة بحدود ١٥٪ من إجمالي القيمة المضافة المتحققة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد وكان أبرزها في مجال الصناعات الاستخراجية والمياه والكهرباء والنقل والمواصلات.

٦- التركيز الجغرافي والسلعي في التجارة الخارجية:

حيث تتفاعل التجارة الخارجية للأردن مع سماته الأساسية ليكون الاقتصاد الأردني إقليمي النزعة ودولي التأثير، حيث وصلت نسبة التجارة الخارجية مع الدول العربية ٥٠٪ من إجمالي الصادرات الأردنية، مع تركز ثلث استيراد الأردن من الدول الأوروبية، و٢٠٪ من الدول العربية.

٧ - سيطرة قطاع الخدمات على الاقتصاد الأردني:

يمثل قطاع الخدمات قرابة ٧٠٪ من اسهامه بالناتج المحلي الإجمالي، وتعتبر قطاعات السلع المحلية (الخدمات والتجارة المحلية) بشكل أساسي هي المسيطرة على هذا النشاط، ومعظم النشاطات الاقتصادية في الأردن هي خدماتية سواء من حيث اسهامها في الإنتاج أو التوظيف.

٨ -ارتفاع الدين العام:

(الكتكوت، بعض خصائص الاقتصاد الأردني١، ٢٠٠٦، http://www.ahewar.org) نتيجة للعجز المستمر في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وزيادة الاعتماد على الخارج في توفير الحاجيات الأساسية، وزيادة حصيلة الإيرادات عبر زيادة الضرائب غير المباشرة وخاصة ضريبة المبيعات، احتلت خدمات المديونية والنفقات الجارية معظم الإيرادات والتدفقات المالية.

٩- ظهور الاختلالات الهيكلية والتشوهات الاقتصادية:

حيث عانى الاقتصاد الأردني على مدى فترات متعاقبة من مجموعة من التشوهات الاقتصادية والاختلالات الهيكلية والتي تراكمت وبرزت في بداية العام (٢٠٠٠)، وتمثلت تلك التشوهات بضعف الترابط القطاعي ووجود خلل في التركيب القطاعي بسبب توجه العملية الاستثمارية في اتجاه واحد (قطاع الخدمات).

١٠ -ارتفاع معدل النمو الاقتصادي مقارنة بدول الجوار غير النفطية:

شهد الاقتصاد الأردني نمواً خلال العقود الأربعة الأخيرة يفوق النمو الطبيعي لأي دولة غير بترولية من الدول النامية، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في العام(١٩٦٤) من (٢٠٠) مليون دينار، إلى(٩٠١٢) مليون دينار عام(٢٠٠٥)، ورافق ذلك تحسن في البنية التحتية من طرق وشبكات مياه ومجاري ومحطات كهرباء واتصالات وغيرها.

١١ - تأثر الاقتصاد الأردني بشروط المانحين:

تأثر الاقتصاد الأردن بشروط مجحفة وضعتها الدول المقدمة للمنح والمساعدات الخارجية، ورغم ذلك أساءت الدولة استخدام تلك المساعدات،

ولم تستغلها جيداً ولم توجهها لمشاريع التنمية الاقتصادية ولقطاعات الاقتصاد الحقيقي المنتج، وأسهمت السياسات المتبعة إلى إهمال القطاع الزراعي وتعميق التشوهات الهيكلية للاقتصاد الوطني(خضيرات ، ٢٠٠٧، ص:٧٠٢).

١٢ - الاقتصاد الأردني هو اقتصاد منكشف:

يتسم الاقتصاد الأردني بدرجة عالية من الانفتاح على العالم من خلال التجارة الخارجية، ويظهر ذلك بتزايد الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية السوق المحلي وزيادة حجم الواردات من الخارج.

١٣- اعتماده وبدرجة كبيرة على المساعدات والقروض العربية والأجنبية وعلى تحويلات الأردنيين في الخارج.

استثناءات للسمات السالفة الذكر يعتقد الباحثان أن الاختلالات الهيكلية والتشوهات البنيوية الاقتصادية والقائمة على سياسات اقتصادية النيو ليبرالية نجم عنها تعميق الانكشاف الاقتصادي المتزايد مع تعظيم الاعتماد على المساعدات والقروض الخارجية عوضاً عن تعظيم الموارد المحلية الذاتية، والتي من شأنها تعزيز الاستغلال الاقتصادي والسير نحو تنمية اقتصادية مؤسسة على سريان مفعول العدالة الاجتماعية المُغيبة.

٤-١ مؤشرات الاقتصاد الأردني

شهد الاقتصاد الأردني العديد من التحولات الاقتصادية وأهمها انتهاجه لسياسة تجارية مبنية على أساس الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة، ومع انتهاج الأردن لسياسة الانفتاح على العالم الخارجي وفتح الأبواب على مصراعيها للاستثمار الأجنبي المباشر والتي تهدف غالباً لتحفيز معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، وكل ذلك له الكثير من الآثار الاقتصادية والاجتماعية ويتضح ذلك من خلال تأثيراته المباشرة على المؤشرات الاقتصادية الكلية كالنمو الاقتصادي ومعدل البطالة والتضخم والموازنة العامة والميزان التجاري وعلى القطاعات المكونة للاقتصاد الأردني كقطاع الصناعة والزراعة والخدمات، وما يرافقه من التأثير على مستويات المعيشة للأفراد وتحسين مستويات دخولهم وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

ويمكن التطرق لأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية كالتالي:

١ - الناتج المحلي الإجمالي في الأردن:

عند الحديث عن الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه في الأردن فإنه شهد تذبذباً، ففي العام ١٩٩٥ بلغ الناتج المحلي الإجمالي٦٧٣٠ مليون دولار وبلغ متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام ٦,١٨٪ وبدأ معدل النمو بالارتفاع بسبب حالة الاستقرار السياسي وزيادة حجم المساعدات الخارجية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبلغ متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي ٤,٧٪ للسنوات ١٩٩٥-٢٠١٥ (الغالب وعطشان، الجهاز المصرفي وأثره على متغيرات الاستقرار الاقتصادي (الأردن دراسة حالة)، (www.iasj.net)

جدول رقم (١): الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج من العام ١٩٩٥-٢٠١٥

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دولار	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ٪	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالدولار
1995	6730	6.18	5321
1996	6930	2,09	5372
1997	7240	3,29	5523
1998	7910	3	5656
1999	8150	3,41	5849
2000	8460	4,24	6136
2001	8970	5,27	6494
2002	9580	5,79	6851
2003	10190	4,16	7129
2004	11410	8,56	7754
2005	12590	8,16	8395
2006	15060	8,09	9019
2007	17110	8,18	9618
2008	21970	7,23	10077
2009	23820	5,48	10271
2010	26430	2,34	10229
2011	28840	2,56	10324
2012	30940	2,65	10432
2013	33590	2,83	10569
2014	35830	3,10	10774
2015	37520	2,38	10880

المصدر: البنك الدولي , http://data.albankaldawli.org/

٢ - معدل البطالة في الأردن:

شهد سوق العمل في الأردن خلال الفترة الممتدة (١٩٩٥-٢٠١٥) تذبذباً كبيراً، فخلال عقد السبعينات تراوحت معدلات البطالة ما بين ١,٦٪ في العام ١٩٧٦ ووصلت ١٨,٨٪ في العام ١٩٩٣، في حين بلغ معدل البطالة في عام ١٩٧٣ قرابة ١١,١٪، وبدأ المعدل بالانخفاض بشكل كبير منذ العام ١٩٧٥ وظل في حدود منخفضة (دون معدل ٩٪)، إلى أن بدأ بالتزايد الكبير منذ العام ١٩٨٩ وما بعدها، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الأردني في العام ١٩٨٩ والتي أدت إلى انخفاض سعر صرف الدينار الأردني لحوالي النصف، وما تبعها من التأثيرات السلبية لحرب الخليج الثانية على الاقتصاد الأردني، والتي أفضت إلى تراجع الطلب الخارجي وخاصة من دول الخليج على العمالة الأردنية، وقد بلغ معدل البطالة ذروته في العام ١٩٩٣ وصل ١٨,٨٪ وبدأ بعدها بالتذبذب حتى وصل إلى ١٢,٥٪ في العام ٢٠٠٨. (الزعبي وعثامنة، البيئة الاقتصادية في الأردن وموقع الاقتصاد من عناصر القوة والأمن الوطني،

.(http://www.ujnews2.ju.edu.jo)

وبلغ متوسط البطالة خلال الفترة ما بين ١٩٨٠-١٩٩٥ أكثر من ١٦٪، ويمكن إرجاع البطالة في الأردن إلى تفاعل عوامل وظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية تنعكس على سوق العمل،

ومنها اختلال ما بين العرض والطلب، ويمكن إيجاز أسباب البطالة في الأردن في النقاط التالية: (عبد الرحمن وعريقات، ١٩٩٩، ص: ١٣٤)

١ -تباطؤ النمو في النشاط الاقتصادي منذ عقد الثمانينيات وما بعده مقارنة بعقد السبعينيات الذي شهد فيه الأردن قفزات اقتصادية مهمة ومعدلات نمو مرتفعة.

٢ -ارتفاع معدلات النمو السكاني والذي تجاوز في معظم الأحيان معدلات النمو الاقتصادي، إضافة لحالة الإشباع التي وصل إليها القطاع العام في الأردن وهو أكبر القطاعات المشغلة للقوى العاملة، والذي رافقه سوء في توزيع الموظفين العامين في الوزارات والمؤسسات الحكومية، ومن أسباب التراجع في القطاع العام هو خصخصة بعض المؤسسات والمرافق العامة والتي أدت لانخفاض طلب القطاع العام على القوى العاملة.

٣- تدفق العمالة الوافدة إلى الأردن، ومزاحمتها للعمالة الأردنية في بعض المهن والتخصصات ووجود منافسة لافتة في الأجور بين الجانبين، حيث تقبل العمالة الوافدة أجوراً أقل من العمالة الأردنية لنفس العمل أو الوظيفة والعمل بظروف صعبة وبساعات طويلة.

٤- التزايد السريع في مخرجات النظام التعليمي على اختلاف مراحله ومستوياته، وعدم المواءمة بين هذه المخرجات وبين احتياجات سوق العمل الأردني، حيث لا يشكل التعليم المهني إلا نسبة متواضعة من مخرجات النظام التعليمي في الأردن والذي يركز بمجمله على التعليم الأكاديمي.

٥- الركود الاقتصادي في المنطقة العربية وخاصة بعد عام ١٩٩١، والتي اسهمت بانخفاض الطلب الخارجي على العمالة الأردنية بسبب تراجع حجم الاستثمارات والظروف السياسية التي نجمت عن حرب ١٩٩١ وما رافقها من عودة أعداد كبيرة من الأردنيين المقيمين في الخارج خاصة في دول الخليج.

٦ -سياسات التشغيل في القطاع العام: بسبب دعم القطاع العام للفئات الأقل تعليماً، دفع ذلك هذه الفئات للعمل بالقطاع الحكومي، وفارق الأجور بين القطاعين بالنسبة للإناث بالإضافة لترتيبات العمل والامتيازات الإضافية، مضافاً إليها النظرة الاجتماعية قد شجع المرأة على الإقبال على العمل في القطاع العام ورغم تراجع إنتاجيته أو ثباتها فإن هناك زيادة كبيرة في معدلات الأجر الحقيقي وصلت في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩ إلى ٦,٥٪ (التقرير الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٣، ص: ٤٦٢)

٧ -عدم كفاءة برامج دعم التشغيل: فعلى الرغم من تبني وزارة العمل لعدة برامج ومشاريع تهدف لزيادة مستويات التشغيل وتخفيض معدلات البطالة في سوق العمل، وخصوصاً بين الفئات المهمشة والفقيرة والتي تواجه صعوبات حقيقية عند دخولها سوق العمل، علماً بأن قيمة المشاريع قد بلغت خلال السبع سنوات الأخيرة (٢٠٠٦-٢٠١٢) حوالي ١٠٠ مليون دينار، رغم ذلك فإنها لم تترك أثراً على نسب الفقر والبطالة، وبقيت عند مستوياتها المرتفعة قبل تنفيذ هذه المشاريع وبعدها.

١ -شهد سوق العمل في الأردن تحولاً وتطوراً نوعياً مهماً في المستوى التعليمي للقوى العاملة، وذلك بسبب تركيز الأردن على الاستثمار برأس المال البشري من أجل

مقابلة الاحتياجات التنموية المتزايدة في الأردن على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، وارتفعت نسبة العمالة الأردنية التي تحمل مؤهل درجة البكالوريوس من ٦,٦٪ في عام ١٩٧٣ إلى ١٢,٢٪ عام ١٩٩٠ ثم إلى ٢٣,٨٪ في عام ٢٠٠٨، وبالمقابل انخفضت نسبة من يحملون مؤهلات دون الثانوية العامة من ٨٩٪ في العام ١٩٧٣ إلى ٧٥,٩٪ في العام ١٩٩٠ ثم إلى ٦٤,٣٪ في العام ٢٠٠٨، وازدادت نسبة العمالة الأردنية المتخصصة من ٨,٤٪ في العام ١٩٧٣ إلى ١٩,٣٪ في العام ١٩٩٠، ثم إلى حوالي ٣٠٪ في العام ٢٠٠٨، ويعتبر الأردن من الدول المصدرة للعمالة وخاصة العمالة الماهرة، إذ يقدر عدد الأردنيين في الخارج ٣٠٠ ألف، وهذا يدلل على الميزة النسبية والمقدرة التنافسية للعمالة الأردنية على مستوى المنطقة.

٢ -وتعد مشكلة البطالة من المشكلات المعقدة التي تواجه الاقتصاد الأردني، فهي بطالة هيكلية وطويلة المدى، وقد تجاوزت ١٠٪ لعدة عقود، قد تكون امتدت لنصف قرن ومنتشرة وتصيب الشباب على نحو رئيسي وترتفع في صفات الإناث من مختلف الأعمار والفئات والمستويات التعليمية، وأن أعداد المتعطلين عن العمل في ارتفاع مستمر، فقد تجاوز هذا العدد ١٨٥ ألف متعطل عام ٢٠١١، وقد شهد نمواً سنوياً بمعدل ١,٥٪ بالمتوسط خلال العقد الماضي، أما معدلات البطالة فإنها لم تتغير على نحو ملحوظ خلال العقد الماضي، وقد تراوحت ما بين ١٢-١٥٪، وقد كان هذا المعدل بحدود ١١-١٥٪ للذكور و٢١-٢٥٪ للإناث، ويصل معدل البطالة بين الذكور الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة إلى حوالي ٢٥٪ وتنخفض إلى ١٠٪ عند سن الثلاثين، ويصل معدل البطالة إلى ٤٠٪ بين الإناث من عمر ٢٥ سنة أو أقل وينخفض إلى ٢٠٪ عند سن ٣٠ سنة، وتتركز البطالة بين الذكور في حملة الشهادات الجامعية ومن غير المتعلمين(التقرير الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٣، ص: ٤٦٢).

جدول رقم (٢):

معدلات البطالة والتضخم للفترة ١٩٩٥-٢٠١٥

السنة	معدل البطالة ٪	معدل التضخم
1995	15.3	2,3
1996	12.8	6,6
1997	14.4	3
1998	14.4	3
1999	11.6	0,61
2000	13.7	0,67
2001	14.7	1,77
2002	15.3	1,83
2003	14.5	1,63
2004	12.5	3,36
2005	13.4	3,49
2006	14.4	6,25
2007	13.1	5,39
2008	12.7	14,93
2009	12.9	0,68-
2010	12.5	5
2011	12.9	4,16
2012	12.2	4,5
2013	12.2	4,83
2014	12.6	2,89
2015	11.9	,87-

المصادر: - مسوحات العمل والبطالة، دائرة الإحصاءات العامة، عمان، أعداد مختلفة.

-معدلات التضخم للسنوات ١٩٩٥-٢٠١٥: البنك الدولي http://data.albankaldawli.org/

وعلى الرغم من السياسة الحكومية الهادفة لتوفير فرص عمل إضافية فإن إمكاناتها محدودة ولا تغطي أعداد الخريجين المتزايدة، حيث تزدد أعداد الخريجين سنوياً عن ٤٥ ألفا، ويستوعب القطاع العام منهم حوالي ٧ آلاف، في حين يوظف القطاع الخاص عدداً أقل من ذلك، وبات سوق العمل مشبعاً بكثير من التخصصات الأكاديمية، وهذا أسهم بتزايد الاهتمام بالتدريب المهني، والذي بإمكانه أن يسهم بتقليص نسبة البطالة المرتفعة والتي تتراوح ١١-١٣٪، إذ يزداد عدد العاطلين عن العمل في الأردن عن ٢٠٠ ألف، بينما تبلغ العمالة الوافدة ٥٠٠ ألف، وتبلغ فرص العمل المستخدمة ٧٠ ألفا يذهب نصفها للعمالة الوافدة، وتم إنشاء مؤسسة التدريب المهني عام ١٩٧٦، وتركز في تدريبها على التطبيقات العملية في مواقع العمل وتتوزع معاهدها في جميع أنحاء الأردن، التي بلغ عددها ٤٢ معهداً، وطاقتها الاستيعابية القصوى سنوياً ٢٠ ألف متدرب ومتدربة لبرامجها في مستويات العمل الأساسية، ودربت تلك المؤسسة لغاية العام ٢٠١٠ قرابة ٢٩١٨١٩ متدرباً ومتدربة، بينما بلغ خريجوها عام ٢٠١٠ (٥٧٦٨) متدرباً ومتدربة (التقرير الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٢، ص:٤٨٨).

وأثناء تدقيق الباحثين في الناتج المحلي الإجمالي من عام ١٩٩٥-٢٠١٢، وُجد أن إجمالي الناتج قد تضاعف أكثر من خمس مرات من ٤٦١٨,٧ مليون دينار عام ١٩٩٥إلى ٢٢٢٢٨,٤ مليون دينار، ورغم ذلك فإن معدل البطالة لم ينخفض إلا في حدود لا تتجاوز أل ٣٪، ففي العام ١٩٩٥ بلغ ١٥,٣٪ وفي العام ٢٠١٢ بلغ ١٢,٢٪، مما يؤشر على عدم استجابة السياسات الاقتصادية للدولة لمتطلبات السياسة الاجتماعية المتعلقة بالتشغيل ومكافحة الفقر.

٣ - التضخم في الأردن:

يعتبر التضخم من المشكلات الاقتصادية التي يعانيها الاقتصاد الأردني كون التضخم شكل ويشكل جدالاً واسعاً بين الاقتصاديين عن أسبابها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، ويحتل التضخم مكاناً بارزاً في دراسات الفكر الاقتصادي ومنها الفكر الكلاسيكي الذي يربط دائماً بين الزيادة في كمية النقود المتداولة وبين الارتفاع في مستويات الأسعار، وأصبحت هذه الظاهرة شائعة بعد الحرب العالمية الثانية في معظم الدول المتقدمة والنامية على حد السواء. (عبد الرحمن وعريقات، ١٩٩٩، ص:١٤٥).

وترى الدراسة بأن اعتبار التضخم كظاهرة نقدية هو سياسة تصحيحية لإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية والشرائح الأكثر ثراءً كالمنتجين والشركات الصناعية والخدماتية المتقدمة على حساب الفقراء وذوي الدخول المنخفضة من خلال رفع أسعار السلع والخدمات بعيداً عن قوى العرض والسوق وعن ميكانيكية اليد الخفية، وهذا ما أفرزه النظام الاقتصادي القائم على عدد قليل من الشركات متعددة الجنسيات فيما يعرف بمجلس إدارة اقتصاد العالم.

وفي الأردن فإنه من أهم الأسباب التي دعت إلى انتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي في الأردن هو وجود مشكلة التضخم وخصوصاً في الثمانينيات، واستطاع البنك المركزي الأردني المحافظة على معدل طبيعي للتضخم وذلك من خلال استخدام الأدوات النقدية المباشرة وغير المباشرة في سياساته الهادفة لتحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار، فقد انخفض معدل التضخم من ١٦,٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٨,٢٪ عام ١٩٩١ ويعود السبب في ذلك انتهاج سياسة نقدية لضبط السيولة المحلية وفق احتياجات الاقتصاد الأردني، وخلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٠-٢٠١٠ استطاع الأردن

أن يحقق أهدافه التي رسم سياسته النقدية على أساسها وكون الاقتصاد الأردني اقتصاد يسعى إلى التنمية الاقتصادية فلا بد من ارتفاع معدلات التضخم إلى مستواها الطبيعي أو أعلى قليلاً من ذلك، كون عملية التنمية تحتاج إلى ضخ رؤوس أموال كبيرة لتمويل مشاريعها مما أدى لارتفاع تدريجي في معدلاته ليصل إلى ١,٨٪ عام ٢٠٠١ وإلى ٢,٣٪ عام ٢٠٠٣ وفي العام ٢٠٠٦ وصل إلى ٦,١٪.

وشهد معدل التضخم ارتفاعاً ملحوظاً منذ العام ٢٠٠٦ نتيجة لازدهار النشاط الاستثماري كدافع لتحفيز النمو الاقتصادي، وإذا ما تسببت مستويات التضخم السائدة في انخفاض النشاط الاستثماري،فإن ذلك يحدث تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي، واتخذت الحكومة الأردنية عدداً من السياسات وبالتوافق مع البنك المركزي لاحتواء التضخم منها توسيع فارق سعر الفائدة بين الدولار والدينار، والتشديد على قدرة البنوك على الإقراض عن طريق زيادة الهوامش التي تضعها البنوك على الودائع والتي تتراوح بين ٨٪ إلى ٩٪. وللتخفيف من بعض الضغوط التضخمية للأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض، أدرجت الحكومة الأردنية شبكة للأمان الاجتماعي في موازنة ٢٠٠٨ والتي تقدر سنويا بنحو ٣,١ مليون دينار، وتشمل هذه الشبكة ربط الراتب الأساس للموظفين العاملين في الجهازين العسكري والمدني والبلديات بمعدل التضخم، بالإضافة إلى مبادرات لتشجيع زراعة القمح والشعير نظراً لارتباط جزء كبير من التضخم في الأردن بالتضخم العالمي الناجم عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ولأجل الحفاظ على أسعار السلع الزراعية أنشأت الحكومة صندوقاً لتمويل الزراعة المحلية، وتم دعم هذا الصندوق بمبلغ ٤٠ مليون دينار ولمرة واحدة موزعة بالتساوي بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، ووضع البنك المركزي حدوداً لضمان تجنب الإفراط في الاستدانة في أسواق الأسهم والعقارات عن طريق قيود صارمة للإقراض وتنويع وزيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية (الزعبي وعثامنة، البيئة الاقتصادية في الأردن وموقع الاقتصاد من عناصر القوة والأمن الوطني، http://www.ujnews2.ju.edu.jo) ، ومن الأسباب الرئيسية التي تقود إلى التضخم في الأردن في المدى القصير والطويل هو عجز الموازنة العامة ويعود ذلك لاعتماد وزارة المالية في تمويل عجزها بالاقتراض المباشر (قروض داخلية وخارجية) أو من خلال السندات بدلاً من خلق النقود، والاعتماد على المساعدات والمنح في تمويل العجز، وتغير مساهمة المصادر المختلفة في تمويل العجز مع الزمن كإحلال التمويل الداخلي محل الخارجي والذي يقود لمعدلات أعلى من التضخم في ظل ثبات مستوى عجز الموازنة، ولقد اتخذت الحكومة الأردنية مجموعة إجراءات لاتباع سياسة إحلال التمويل الداخلي محل الخارجي حيث أدى لتزايد الدين الداخلي، وكذلك فإن التضخم في الأمد القصير لا يعود فقط إلى عجز الموازنة بقدر ما يعود إلى وجود اختلالات هيكلية وبنيوية في الاقتصاد الأردني وإضافة لذلك وجود عوامل خارجية كالتضخم المستورد الناتج عن ارتفاع أسعار النفط العالمية (شواقفة،٢٠١٢، ص:٢٩٤). كما أن للانكشاف الاقتصادي في الأردن آثاراً كبيرة على الأداء الاقتصادي وعلى ارتفاع مستويات الأسعار، حيث بلغ متوسط درجة الانكشاف الاقتصادي في الأردن خلال الفترة ١٩٦٩-١٩٩٣ حوالي ٧٠,١٦٪ وهذا يشير إلى احتمال زيادة صعوبة تنفيذ السياسات الاقتصادية، ويعمل على إضعاف نجاحها، إذ يعمل هذا المؤشر على التقليل من فعالية السياسة المالية والنقدية عند استخدامها لتصحيح مسار النمو الاقتصادي وتخفيف آثار التقلبات الاقتصادية الداخلية والخارجية (الحنيطي،١٩٩٦،ص:٦٦).

١,٥: واقع الميزان التجاري الأردني ١٩٩٥-٢٠١٥

خطا الأردن خطوات هامة في مجال الإصلاح الهيكلي ومواكبة متطلبات العولمة والانفتاح على الأسواق الخارجية، وبذلت جهودا كثيرة هدفت لتحرير التجارة الخارجية وتنشيط الصادرات الوطنية لمعالجة الاختلالات التي يعانيها هيكل التجارة الخارجية، ومن

ضمن الجهود المبذولة:

-إزالة الحواجز والقيود الكمية أمام حركة التجارة، وذلك من خلال إلغاء رخص الاستيراد والتصدير، وتقليل الحواجز الجمركية من خلال إلغاء الرسوم الجمركية أو تخفيضها على مجموعة واسعة من السلع الرأسمالية والوسيطة ومدخلات الإنتاج الصناعي.

-توحيد الرسوم والضرائب المستوفاة على البضائع المستوردة والمعاد تصديرها في رسم واحد، حيث تم تخفيض الحد الأقصى لهذا الرسم ليصل إلى ٣٠٪ في عام ٢٠٠٠.

-إصلاح الإدارة الجمركية لزيادة الشفافية والكفاءة في أداء دائرة الجمارك وخدمات التخليص من خلال حوسبة الأعمال الجمركية بواسطة نظام الإسكوا[٢].

-تحرير نظام الصرف للوصول إلى نظام أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي من حيث التجارة وتدفقات رأس المال، وذلك للإسهام في رفع الإنتاجية وتعزيز المناخ الاستثماري.

ويتميز الميزان التجاري بسمة رئيسية وهي العجز المستمر والمزمن، حيث بلغ متوسط نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ حوالي ٣٥٪، في حين وصل هذا العجز في عام ٢٠١٠ ما قيمته ٤,٨٢٣ مليار دينار، وتحسنت نسبة تغطية الصادرات الوطنية للمستوردات عام ٢٠١٠ بشكل طفيف، حيث شكلت ما نسبته ٣٨,٩٪ أو بمعنى أخر، كل دينار صادرات يقابل ٢,٦ دينار مستوردات، في حين شكلت هذه النسبة للسنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٩ بالمتوسط ١:٢,٩ دينار، وشكلت الواردات ٥٦,٢١٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٠، وبالمقابل شكلت الصادرات ٢١,٩٪ في نفس العام (الشعلان، أبرز تطورات التجارة الخارجية الأردنية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2012، www.yemen-nic.info).

وشهدت الأعوام الثلاثة الأخيرة تزايداً في أهمية التجارة الخارجية مقارنة بالسنوات السابقة، حيث ارتفعت نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ إلى ١٢٠٪ مقارنة مع ٨٢٪ خلال عام ١٩٩٧، في حين يتصف الميزان التجاري بعجز مستمر ومتزايد حيث وصل إلى ما نسبته ٤٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٧ مقارنة بنسبة ٣١٪ عام ١٩٩٧، والسبب في ذلك هو زيادة الواردات بوتيرة أسرع من زيادة الصادرات وأكثر سرعة من نمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفع معدل الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٦٪ عام ٢٠٠٧ مقارنة ٢٥٪ في العام ١٩٩٧، بينما ارتفع معدل الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٥٧٪ إلى ٨٥٪ (تقارير وزارة الصناعة والتجارة، ٢٠١٠، ص:٤).

وتشير البيانات المتاحة أن حجم التجارة الخارجية قد شهد تطوراً ملحوظاً خلال السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٤ مقارنة بالسنوات ١٩٩٥-١٩٩٩، حيث ارتفع هذا الحجم ما نسبته ١٧,٢٪ خلال ٢٠٠٠-٢٠٠٤ مقارنة بنمو بلغ بالمتوسط ٣,٥٪ خلال ١٩٩٥-١٩٩٩، ليصل إلى ما نسبته ٨٦,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٤ مقارنة بحوالي ٧٩,٢٪ خلال الأعوام ١٩٩٥-١٩٩٩، وهذا يشير إلى زيادة درجة الانفتاح الأردني على العالم الخارجي، والذي نجم بشكل رئيسي عن الجهود المبذولة لتحرير التجارة الخارجية وارتفاع أسعار النفط العالمية، وقد جاء الارتفاع الملحوظ في حجم التجارة الخارجية نتيجة للتطورات التي شهدها نشاط كلاً من التصدير والاستيراد (الشعلان، أبرز تطورات التجارة الخارجية الأردنية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٢، www.yemen-nic.info).

جدول رقم (3): التبادل التجاري بين الأردن ودول العالم 1995-2015 (بالمليار دولار)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1995	1,77	3,70	1,93-
1996	1,82	4,29	4,4-
1997	1,84	4,10	2,26-
1998	1,80	3,83	2,03-
1999	1,83	3,72	1,89-
2000	1,90	4,60	2,7-
2001	2,29	4,87	2,58-
2002	2,27	5,08	2,81-
2003	3,08	5,74	2,66-
2004	3,88	8,18	4,3-
2005	4,30	10,50	6,2-
2006	5,20	11,55	6,35-
2007	5,72	13,68	7,96-
2008	7,94	17	9,06-
2009	6,38	14,24	7,86-
2010	7,03	15,56	8,53-
2011	8,01	18,93	10,92-
2012	7,89	20,75	12,86-
2013	7,9	22,07	14,17-
2014	8,38	22,93	14,55-
2015	7,83	20,33	12,5-

المصدر: البنك الدولي , http://data.**albankaldawli**.org/.

١-٦ انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأردني

وكغيره من الاقتصاديات عانى الاقتصاد الأردني من الأزمة المالية العالمية للعام ٢٠٠٨ وذلك بتراجع بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كنمو الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفض من ٧,٢٣٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٥،٤٨٪ عام ٢٠٠٩ ثم إلى ٢,٣٪ عام ٢٠١٠، وارتفع حجم البطالة من ١٢,٧٪ عام ٢٠٠٨ إلى ١٢,٩٪ في العام ٢٠٠٩، وارتفع العجز التجاري من ٧،٩٦مليار دولار عام ٢٠٠٧ إلى ٩،٠٦ مليار دولار للعام ٢٠٠٨ إلى ١٠،٩٢ مليار دولار للعام ٢٠١١ وإلى ١٢،٨٦ مليار دولار للعام ٢٠١٢ (البنك الدولي، http://data.albankaldawli.org/

ورغم الانعكاسات غير الإيجابية للأزمة المالية العالمية، فإن الاقتصاد الأردني تعافى منها وحقق معدلات نمو جيدة وفقاً لتصريحات وزير المالية الأردني محمد أبو حمور الذي صرح بأن الاقتصاد الأردني لا يزال يحقق معدلات نمو تتجاوز ٢,٥٪. ورغم التداعيات السلبية التي أحدثتها الأزمة المالية العالمية في اقتصاد المملكة، وأن القطاع العقاري الأكثر تضرراً، فإنه تعافى وشهد بوادر انتعاش ونمو بوتيرة متسارعة منذ العام ٢٠١٠، ومن مسببات عدم التأثر الكبير للأردن من الأزمة هو أن اقتصاد الأردن اقتصاد غير مركزي ومحوري ومؤثر على المستوى الإقليمي والدولي (روسيا اليوم، ٢٠١٥).

جدول رقم (٤): تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد الأردني للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥.

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دولار	البطالة٪	الصادرات بالمليارد دولار	الواردات بالمليارد دولار	العجز التجاري بالمليار دولار	معدل نمو الناتج٪
2007	17110	13.1	5,72	13,68	7,96-	8,18
2008	21970	12.7	7,94	17	9,06-	7,23
2009	23820	12.9	6,38	14,24	7,86-	5,48
2010	26430	12.5	7,03	15,56	8,53-	2,34
2011	28840	12.9	8,01	18,93	10,92-	2,56
2012	30940	12.2	7,89	20,75	12,86-	2,65
2013	33590	12.2	7,9	22,07	14,17-	2,83
2014	35830	12.6	8,38	22,93	14,55-	3,10
2015	37520	11.9	7,83	20,33	12,5-	2,38

المصدر: دائرة الإحصاء العامة، أعداد مختلفة.

ودخل الاقتصاد الأردني في حالة من الركود ولم يكن السبب الرئيسي فيها وحسب تفجر الأزمة المالية العالمية للعام ٢٠٠٨، وإنما هو نتيجة للسياسات الاقتصادية المتعاقبة، ومن نتائجها تراجع تحويلات الأردنيين بالخارج بنسبة ٥,٦٪ عام ٢٠١٠ مقارنة مع العام ٢٠٠٩، وبلغ عجز ميزان المدفوعات في العام ٢٠١٠ حوالي ٨٣٦ مليون دينار أردني، وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٥٣,٦٪ لنفس الفترة من ١٢٧٠ مليون دينار إلى ٥٨٧ مليون دينار. وعلى الصعيد المالي انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم في بورصة عمان في نهاية عام ٢٠٠٨ بنسبة ٨,٢٪، وانخفضت القيمة السوقية للأسهم بحوالي ٢,٨ مليار دينار لتصل القيمة الإجمالية إلى ٢٢,٦ مليار دينار، وانخفضت الإيرادات المحلية لعام ٢٠٠٩ من حوالي ٤٧٨٢ مليون دينار إلى حوالي ٤١٩٢ مليون دينار، وتراجعت المنح والمساعدات الخارجية من ٦٨٤ مليون دينار إلى ٣٣٣ مليون دينار وبذلك يكون قد انخفضت الإيرادات العامة للدولة إلى ٩٤٠ مليون دينار للعام ٢٠٠٩ (المؤتمر الوطني الاقتصادي الأردني،ص: ٦-٤).

وعلى الرغم من توجه الأردن للانفتاح الاقتصادي والخصخصة فإن الأموال التي حصلت عليها لم تسهم في التنمية الاقتصادية، حيث تم خصخصة بعض المشاريع التي تدر ربحاً ودخلاً للخزانة العامة، فمن أصل ١٧٢٣ مليون دينار من أموال حصلت عليها الأردن من الخصخصة، لم تستخدم في المشاريع التنموية.

وللحد من تأثير الأزمة المالية والاقتصادية على الأردن قامت الحكومة الأردنية باتخاذ العديد من التدابير اللازمة عبر التحكم في السياسات المالية والنقدية، فقامت في العام ٢٠٠٨ وبعد الأزمة بضمان جميع ودائع المواطنين لدي البنوك العاملة في الأردن، وقد بلغ إجمالي الودائع في نهاية العام ٢٠٠٩ ما قيمته ٢٠٢٩٨ مليون دينار وفي نهاية العام ٢٠١٠ ما قيمته ٢٢٥٠٤,٨ مليون دينار، وبنمو بلغ ٩,٨٪، وتوقف البنك المركزي الأردني عن إصدار شهادات الإيداع منذ العام ٢٠٠٨ لضمان توفر السيولة، وبلغ سعر الفائدة على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ثلاثة شهور ما نسبته ٥,٦٤٪ وبسبب ذلك انخفض رصيد شهادات

الإيداع من حوالي ٢,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلى ١٥٠ مليون دينار وذلك بهدف امتصاص السيولة النقدية المتوفرة لدى البنوك المحلية، وبلغ حجم التسهيلات الائتمانية في الأردن ١٣٣١٧ مليون دينار عام ٢٠٠٩ مقارنة بحوالي ١٣٠٤٤ مليون دينار للعام ٢٠٠٩ مسجلة نمو بمقدار ٢,١٪ عن المستوى السائد في نهاية العام ٢٠٠٨ في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية(الطيب،٢٠١١،ص:١٧-١٦).

ويمكن القول إن حجم تأثر الاقتصاد الأردني بالأزمة المالية العالمية دليل على درجة الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي وعلى هشاشة وضعف بنية الاقتصاد الأردني، وخلال السنوات الأخيرة خرجت الأردن من آثار الأزمة بخطوات ودرجات خجولة لا ترتقي لمستوى النمو الطبيعي لمتوسط النمو العالمي. ومن أبرز تأثيرات الأزمة ظهور ارتفاع في معدلات البطالة وارتفاع معدلات الفقر وسوء توزيع الدخل والتفاوت بين الشرائح الاجتماعية، والتي كانت سبباً في تزايد موجة الاحتجاجات والمطالبة بتحسين مستويات المعيشة ورفع الدخول وخفض الأسعار وتعاملت معها الدولة الأردنية بالتراجع عن قراراتها بخصوص وقف الدعم عن بعض السلع وبزيادة الأجور وبنسبة سنوياً ترتبط بمستويات الأسعار، ورغم ذلك فلا زال سوق العمل يعاني من مشكلة التزايد الكبير في عدد العاطلين ونسبتهم التي تقترب من ١٤٪ وهي من أعلى المعدلات في العالم العربي.

١-٧ النتائج والتوصيات

١-٧- النتائج

١ -للانفتاح الاقتصادي في الأردن تأثيرات محدودة على الواقع الاقتصادي والمعيشي، تظهر بتباطؤ النمو في الفترة التي اعتمدت عند إعداد الدراسة.

٢ -عانى الاقتصاد الأردني من مجموعة من التشوهات الاقتصادية والاختلالات الهيكلية.

٣ -تأثر الاقتصاد الأردني بشروط مجحفة وضعتها الدول المانحة ورغم ذلك أساءت الدولة استخدام تلك المساعدات.

٤ -عدم استجابة السياسات الاقتصادية للدولة مع متطلبات السياسية الاجتماعية المتعلقة بالتشغيل ومكافحة الفقر.

٥ -للانكشاف الاقتصادي في الأردن آثار كبيرة على الأداء الاقتصادي وعلى ارتفاع مستويات الأسعار.

٦ -اتسم الميزان التجاري الأردني بسمة رئيسية وهي العجز المستمر والمزمن وصل إلى حوالي ٤٩٪ من الناتج عام ٢٠٠٧م.

٧ -تُعتبر الصادرات في الأردن ذات أثر إيجابي في نمو الاقتصاد، بينما تلعب الواردات دور غير إيجابي في النمو بسبب طبيعة الاستيراد الموجه نحو الاستهلاك وليس للإنتاج الوطني.

٨ -أن حجم تأثر الاقتصاد الأردني بالأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨ دليل على درجة الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي وعلى هشاشة وضعف بنية الاقتصاد الأردني.

٩ -شهدت معدلات البطالة ثباتاً نسبياً في خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠١٥ مما يعكس قدرة الاقتصاد الأردني والقطاع الخاص على استيعاب القادرين على العمل .

١٠ -على الرغم من تأثر الاقتصاد الأردني بالأزمة المالية، فإن جهود المملكة قد استطاعت تقليل التأثر بالأزمات إلى الحدود الدنيا.

١-٧-٢ التوصيات

من خلال النتائج التي توصل إليها الباحثان يمكن صياغة عدد من التوصيات تهم متخذي القرار الاقتصادي والاجتماعي الأردني ويمكن ذكرها بالنقاط التالية:

١ - الاهتمام بقطاعي الصناعة والزراعة وخاصةً زراعة القمح والشعير حتى لا تتأثر بالارتفاع العالمي للأسعار.

٢- تجنب الإفراط في الاستدانة في أسواق الأسهم والعقارات، وتنويع زيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية.

٣- على الحكومة تحسين مستويات المعيشة ورفع الدخول وخفض الأسعار ودعم بعض السلع الأساسية.

٤- تشجيع استهلاك المنتج الوطني الأردني وذلك لجهة تخفيض فاتورة الواردات وتقليل العجز في الميزان التجاري.

٥- على الحكومة العمل على تقليل الانكشاف الخارجي لمحاولة تجنب أي أزمات خارجية قادمة.

٦- يتوجب على الأردن اتباع سياسات اقتصادية متوازنة قائمة على تعظيم الموارد المحلية والاستثمار في قطاعات الاقتصاد المنتج وعدم الاعتماد على برامج الخصخصة.

٧ -بالإمكان الاهتمام بالسوق المحلي في الأردن عبر زيادة الإنفاق العام وتحفيز الطلب الكلي الفعال وذلك لتقليل عجز الميزان التجاري وتحقيق معدلات معقولة من النمو الاقتصادي.

٨ -العمل على تعزيز الصادرات وتقليص الواردات وذلك لاستدامة النمو في المملكة الأردنية الهاشمية.

١-٨ الهوامش

(١) من الناحية العملية نظام الحكم في الأردن ملكي مطلق، والملك تمتد صلاحياته لتشمل كافة مناحي الحياة بلا استثناء في السياسات الداخلية والخارجية على السواء، وعليه لا يجوز اعتباره ملكياً دستورياً كما هو سائد في الملكيات الدستورية الأوروبية.

(٢) نظام الاسكيودا :هي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تأسست عام ١٩٧٣ وهي ضمن خمس لجان انبثقت عن هيئة الأمم المتحدة بهدف تحقيق مستوى معيشة أفضل للأفراد وتأمين العمل للجميع من خلال التحفيز المستمر للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

١-٩ المصادر والمراجع العربية

١-٩-١ الكتب

١- التقرير الاقتصادي والاجتماعي.(٢٠١٢) (٢٠١٣) المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني،ط١، عمان، الأردن.

٢- عبد الرحمن، إسماعيل، عريقات، حربي. (١٩٩٩) مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، ط١، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

٣- العساف، أحمد، الوادي، محمود. (٢٠١٠) اقتصاديات الوطن العربي، ط١،دار المسيرة

للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

٤- سلامة، محمد(٢٠٠٣): الانفتاح الاقتصادي وأثره على الأسرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط١، الإسكندرية، مصر.

٥- الكتاب الإحصائي السنوي الأردني.(٢٠١٢)، دائرة الإحصاءات العامة، الأردن.

٦ -والي، عبد الهادي.(١٩٨٩) الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، ط١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

٧ -العناني، جواد (١٩٨٧): ندوة علمية بعنوان مشكلات التصحيح والتنمية في الأردن، صندوق النقد العربي، ١٦-١٨ شباط (فبراير) للعام ١٩٨٧، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

١-٩-٢ رسائل الماجستير والدكتوراه

١ -الحنيطي، يوسف. (١٩٩٦)، «أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن دراسة قياسية ١٩٦٩-١٩٩٣»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة اليرموك، الأردن.

٢ -طالب، دليلة.(٢٠١٥)، «قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ٢٠١٢-١٩٨٠»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر.

٣-عاشور، حكمت.(٢٠١٢)،«أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في إسرائيل للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٩»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

٤- السواعي (٢٠١٢): معوقات النمو في الأردن، الأردن.

٥- هنداوي، محمد. (٢٠٠٣)، « الانفتاح والنمو الاقتصادي: حالة الأردن»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة اليرموك، الأردن.

٦- المغربي، عيسى (٢٠١٤): أثر الانفتاح على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

١-٩-٣ الدراسات والأبحاث المنشورة العربية

١ -أبو جامع، جابر.(٢٠٠٥)، «دراسة أداء التجارة الفلسطينية الخارجية المنظورة بكل من مصر والأردن وسوريا للفترة ١٩٦٨-٢٠٠٠»، مجلةالجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الثالث عشر، العدد٢.

٢ -تقارير وزارة الصناعة والتجارة. (٢٠١٠)، الإستراتيجية الوطنية للتجارة الخارجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، مديرية السياسات التجارية الدولية.

٣ -حسين، منى.(٢٠١١)،«اتجاه الانتقال إلى اقتصاد السوق في العراق بين الانفتاح والتحول»، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والعشرون.

٤ -خضيرات، عمر. (٢٠٠٧)،«الآثار الاقتصادية لموقف الأردن من أزمة الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١)»، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٢٣، العدد ٢.

٥ -دائرة الإحصاءات العامة، عمان، أعداد

مختلفة.

٦- شواقفة، وليد. (٢٠١٢)،«العجز في الموازنة الحكومية وعرض النقود والتضخم (دراسة حالة الأردن للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٩)»، المنارة، المجلد ١٨، العدد ١.

٧- طاقة، محمد، نور، محمد. (٢٠٠٨)، «الاستثمار العربي وأثره على الاقتصاد الأردني»،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السابع عشر.

٨-الطيب، سعود. (٢٠١١)، «أثر السياسات المالية والنقدية التي اتخذتها الحكومة الأردنية للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية»، جامعة مؤتة، الأردن.

٩- المؤتمر الوطني الاقتصادي الأردني بمبادرة من لجنة تنسيق أحزاب المعارضة. (٢٠١٠)، «نتائج وأثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني، البرنامج الوطني للإصلاح.

١-٩-٤ المواقع الالكتروني:

١ -البنك الدولي ، http://data.albankaldawli.org/

٢- الزعبي، بشير، عثامنة، عبد الباسط. «البيئة الاقتصادية في الأردن وموقع الاقتصاد من عناصر القوة والأمن الوطني» http://www.ujnews2.ju.edu.jo ،16- 2- 2014

٣ -الشعلان، محمود. ٢٠١٢ «أبرز تطورات التجارة الخارجية الأردنية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي»، عمان، الأردن www.yemen-nic.info، 6- 2- 2014.

٤ -الغالبي، عبد الحسين، عطشان، أحمد. الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي (حالة الأردن)، دراسة منشورة، www.iasj.net

٥- الكتوت، فهمي. ٢٠٠٦، «بعض خصائص الاقتصاد الأردني١»، الحوار المتمدن، العدد ١٧٢٠، محور الإدارة والاقتصاد، http://www.ahewar.org، 16-02-2014

٦- منتديات ستار تايمز ٢٠٠٨ http://www.startimes.com، 26 -1 - 2014.

٧- قناة روسيا اليوم (٢٠١٠): وزير المالية الأردني يؤكد على استمرار نمو اقتصاد بلاده، الرابط الالكتروني للتقرير: https://arabic.rt.com/news

٨- المعونات والتنمية الاقتصادية: حالة تطبيقية على الاقتصاد الأردني ١٩٧٠-٢٠٠٣، www.cba.edu.kw/ppt، تاريخ الزيارة للموقع الإلكتروني ١٥-٠٢-٢٠١٤

١-١٠ المصادر والمراجع الأجنبية

1. Anwar & Sampath (1997). Export and and economic growth، Western Agricultural Economics Association.
2. Mukhtar & Bilguees (2012). Export instability income terms of trade instability and growth: case of India، The Romanian Economic Journal (REJ)
3. Answered(2015). Crowly Mathew Arackal, IT Professional, Entrepreneur,https://www.quora.com/What-is-economic-exposure.